باحث اقتصادي يضع أمام البنك المركزي معالجات لوقف نزيف العملة:

قرار التعويم كان متسرعا وغير مدروس

يجب تشغيل مصافي عدن وتفعيل دور الميناء

عدن «الأمناء» خاص:

وضع الباحث الاقتصادي د.علي المسبحي أمام البنك المركزي اليمني في العاصمة الجنوبية عدن عددًا من المعالجات الهامة التي يرى بأنها ستساعد في الحد من نزيف قيمة العملة المحلية وتدهورها الحاد.

وقال: «إن التدهور السريع الحاصل لسعر صرف العملة المحلية الريال مقابل العملات الأجنبية، يستوجب على البنك المركزي التدخل العاجل لوقف جماح هذا الانخفاض والتي تجاوز سعر صرف الدولار مقابل الريال 830 ريالا قابلا للصعود».

وأوضح الباحث المسبحي أن «سعر صرف الدولار عند بداية الحرب وانطلاق عاصفة الحزم كان في حدود الـ 215 ريالا، ثم قام البنك المركزي في منتصف 2016م برفع سعر صرف الدولار إلى 250 ريالا قبل نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن، وكانت أوضاع سعر الصرف شبه مستقرة، إلا أن قرار محافظ البنك المركزي السابق منصر القعيطي في 14 أغسطس 2017م بشأن تعويم العملة قد جعل سعر صرفها محررا بشكل كامل وفق آلية العرض والطلب وتحديد سعر الصرف وفق آلية السوق الحر دون تدخل البنك المركزي في السوق، الأمر الذي أدى إلى المضاربة بالعملة الصعبة في ظل شحة المعروض وزيادة الطلب عليها».

ونوه الباحث المسبحي بأن «قرار التعويم كان متسرعاً وغير مدروس وفي ظل أوضاع اقتصادية صعبة تعاني منها البلد وتعطيل الحركة الاقتصادية»، لافتاً بالقول: «من عيوب تعويم العملة هو حدوث مخاطر كبيرة على الاقتصاد الوطني، ويترتب عليه آثارا كارثية على الموازنة العامة للدولة، كما أنه يؤدي إلى زيادة جنونية في أسعار كافة السلع بما فيها السلع المحلية، وما يترتب عليه من خفض حجم العمالة فيزيد معه معدل البطالة، ومع انخفاض الصادرات وزيادة الواردات تصبح البلد مستوردة أكثر منها مصدرة، وبالتالي لن تستفيد البلد من فرق انخفاض قيمة الريال أي شيء، بل على العكس سيزيد ذلك من تفاقم الأوضاع المعيشية للمواطنين وسيستمر تدهور العملة المحلية يوما بعد يوم إلى أن يصل التدهور إلى أرقام قياسية سيصعب بعدها السيطرة عليه وسترتفع الأسعار باستمرار».

كما أشار الباحث الدكتور علي المسبحي إلى أن من المزايا التي يحققها فرض سعر صرف ثابت تتمثل في الآتي:

(1) استقرار سعر الصرف وتعزيز التجارة.

(2) تسهيل حركة رأس المال من قبل الشركات الخاصة وجذب الاستثمارات.

(3) منع المضاربة في أسواق الصرف الأجنبي.

(4) منع اتباع سياسة تضخمية واستقرار الأسعار.

وأفاد الباحث ان تطبيق قرار تثبيت سعر الصرف ونجاحه على الحكومة سيترتب عليه اتخاذ جملة من الإجراءات منها:

(1) تشجيع الشركات النفطية على استئناف العمل وزيادة الإنتاج والتصدير.

(2) البدء في تشغيل منشأة بلحاف الغازية واستئناف تصدير الغاز الطبيعي.

(3) سرعة تشغيل مصافي عدن بالتكرير ومده بالنفط الخام اللازم.

(4) إلغاء قرار تحرير استيراد المشتقات النفطية وحصر استيراده على شركة مصافي عدن وشركة النفط، لكون أن فتح المجال للاستيراد أدى إلى تهافت المستوردين على العملة الصعبة وسحبها من السوق.

(5) وقف استيراد السلع الكمالية.

(6) توريد قيمة كافة المساعدات الدولية إلى البنك المركزي والصرف عبرها بالعملة المحلية.

(7) تفعيل دور ميناء عدن في تقديم الخدمات الملاحية.

(8) إلزام جميع مؤسسات الدولة والمحافظات الأخرى بتوريد إيراداتها إلى البنك المركزي.

(9) مطالبة السعودية بإيداع مبلغ 2 مليار دولار كوديعة لدى البنك المركزي.

وأكد المسبحي في ختام تصريحه أنه «ومن خلال تحقيق كافة الإجراءات المشار إليها فإن ذلك سوف يؤدي لاستقرار أسعار الصرف، ولكن على البنك المركزي بالمقابل اتباع سياسة الرقابة والإشراف على البنوك التجارية ومحلات الصرافة من خلال اتباع أدوات السياسية النقدية التي يمتلكها البنك لفرض سعر صرف ثابت».

تزامنًا مع انهيار حاد في قيمة العملة..

تجارة الحمير بعدن تنتعش بعد ارتفاع أسعار الوقود

عدن «الأمناء» خاص:

يسقي «أبو محمد» حمارين بعض الماء قبل عرضهما للبيع وسط العاصمة الجنوبية عدن، حيث تشهد تجارة الحمير انتعاشاً هذه الأيام مع إقبال اليمنيين على شرائها لنقل المياه وغيرها من البضائع في ظل ارتفاع أسعار الوقود.

ويؤكد التاجر أحمد شوق، الذي يعرض الحمارين للبيع في منطقة كريتر وسط المدينة «كلما ارتفع سعر الوقود وكلما زادت مشقات الحياة ارتفع الطلب على الحمير أكثر وأكثر».

وأصبح سعر لتر البنزين نصف دولار أمريكي تقريباً، وهو ثمن باهظ للمدرسين مثلاً الذين يتقاضون رواتب شهرية تعادل نحو 25 دولاراً فقط.

ويتزامن ذلك مع انهيار حاد في قيمة العملة اليمنية التي بلغ سعر صرفها في العاصمة عدن 800 ريال يمني للدولار الواحد بعدما كان يعادل 610 ريالات في يناير / كانون الثاني الماضي.

وكان استخدام الحمير شائعاً بكثرة في عدن التي بني جزء منها فوق بركان، قبل استخدام وسائل النقل الحديثة.

ويتوجه أبو محمد عادة إلى محافظة أبين شمال عدن، لأن الحمير أقل كلفة هناك.

وقال: «مثل هذا الحمار تصل كلفته إلى 30 ألف ريال ونشتريه من مدينة أبين وأيضا العربة بـ 15 ألف ريال»، موضحاً «يمكن أن تحصل يومياً على 7 آلاف إلى 8 آلاف ريال أرباحاً بينما لا يكلف إطعام الحمار سوى 150 ريالاً».

وبالنسبة للتاجر، فإن «بيع الحمير أزال عني عبئاً كبيراً. لدي 9 أولاد فمن أين يمكنني إطعامهم؟ كل أسعار المواد الغذائية مرتفعة. من أين نعيش؟ وإذا ذهبت للبحث عن وظيفة لن أجد».

وأضاف «بدأت العمل في هذا المجال منذ عامين ونصف، بفضل الله، ثم بالحمار هذا الرزق أصبح متوفراً وكل شيء متوفر».

سعر الحمار وصل إلى أكثر من مائة ألف بعدن

ويأتي زبائن أبو محمد من كافة أحياء عدن من المعلا، أرقى الأحياء في المدينة، ومن أحياء أخرى مثل التواهي، ودار سعد وغيرها. ويبيع شهرياً ما بين 20 إلى 30 حماراً.

ويرى أبو محمد أنه «كلما ارتفع سعر الوقود وزادت مشقات الحياة، ارتفع الطلب على الحمير أكثر وأكثر» مؤكداً أن «الوقود ينقطع في بعض الأحيان لـ15 يوماً ويطلب منا الناس أن ننقلهم معنا بالحمير».

وفي شوارع كريتر، أصبح مألوفاً رؤية حمير يجلس عليها أطفال ينقلون المياه أو عربات محملة بمنتجات وبضائع مختلفة.

ويشير محمد أنور الذي يقيم في العاصمة عدن إلى أنه قرر شراء حمار لجلب الماء، ويؤكد الوالد لثلاثة أطفال أنه «لولا الحمار لن نحصل على المياه». لكن حتى الحمير قد تصبح بعيدة عن متناول السكان.

وأوضح «ارتفعت أسعار الحمير بسبب ارتفاع أسعار الوقود. أصبح سعر الحمار يصل إلى 70 ألفاً أو 80 ألفاً أو 100 ألف ريال، ولا يستطيع الفقراء شراءه».